

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتقدم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2019 تكميلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2019 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2018، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرة بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

### المملكة العربية السعودية

**النتائج الرئيسية:** مع أن المملكة العربية السعودية ظلت، في عام 2018، في موضعها كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص»، إلا أن أحوال الحريات الدينية فيها اتسمت بالإيجابية في مجالات بعينها. ومن ذلك، أن كبار المسؤولين السعوديين توقفوا عن التصريح بأنه لا يمكن لأي دين غير الإسلام الوجود في شبه الجزيرة العربية. كما التقت القيادة العليا في البلاد بعدد من القادة المسيحيين، بمن فيهم رئيس الكنيسة الأنغليكانية، ومجموعة من الزعماء الإنجيليين الأمريكيين، متعهدة بتعزيز الحوار بين الأديان والسماح لمختلف المذاهب الدينية بالازدهار كجزء من الإصلاحات الداخلية في المملكة. كذلك، ترأس المطران المصري الأنبا مرقس أول قدا كنيستي قبطني معلن في تاريخ السعودية المعروف. كما منحت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) الفرصة لعقد أول اجتماع لها على الإطلاق؛ وهو الاجتماع الذي عقد بين رئيس «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ووفد حكومي أمريكي. إلى جانب ذلك، رفعت القيود التي كانت مفروضة بدوافع دينية على قيادة المرأة للسيارات. كذلك شهدت العاصمة السعودية الرياض تخفيف شدة إنفاذ أحكام قوانين الولاية التي تعامل المرأة بموجبها بوصفها قاصرًا. وإلى جانب ذلك، أعلنت وزارة العدل عن مزيد من ضمانات المحاكمة القانونية العادلة للمعتقلين من السعوديين. وواصلت الحكومة محاربة الأيديولوجية المتطرفة بيد من حديد. لكن، رغم كل هذه التطورات الإيجابية، تظل المخاوف بشأن الحريات الدينية قائمة في المملكة العربية السعودية. فبينما تواصل الحكومة تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ضمن «رؤية السعودية 2030»، ما يزال من غير الواضح ما إن كانت أوضاع الحريات الدينية ستشهد تحسناً ضمن هذه الإصلاحات. وقد أقيمت المملكة، في عام 2018، على حظرها على غير المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية علانية، إلى جانب احتجاز بعض الأفراد واعتقالهم والتضييق عليهم بتهم المعارضة، وازدراء الأديان، والردة. وواصلت الحكومة السعودية، كذلك، انتهاكاتها لحقوق الشيعة والأقليات غير المسلمة، والترويج لمبدأ التعصب الديني. فبينما بدأت الحكومة أعمال البناء الجديدة في بلدة العوامية الشيعية، فرضت قيوداً على احتفال الأقلية الشيعية بأعيادهم الدينية. وبعد ما يزيد عن خمسة عشر عاماً من إحراز تقدم تدريجي، أبدت الحكومة السعودية تراجعاً عن التحسينات التي أجرتها على الكتب المدرسية التي تستمر في بث روح التعصب والدعوة للعنف ضد الأقليات الدينية، والنساء، والمثليين جنسياً، ومزدوجي التوجهات الجنسية، والمتحولين جنسياً. ومع أن المرأة قد منحت، في عام 2018، حق قيادة السيارات، إلا أن نظام الولاية بمسوغاته الدينية ما يزال قائماً، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلباً في أوضاع الحريات الدينية للمرأة في المملكة.

وبناء على هذه الانتهاكات البالغة الخطورة فيما يتعلق بالحريات الدينية، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) ترى أن المملكة العربية السعودية تستحق، في عام 2019، أن تُصنّف كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA). فعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية تُصنّف المملكة العربية السعودية، منذ عام 2004، كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وكذا جاء تصنيفها مؤخرًا في شهر ديسمبر (كانون الأول) 2018، إلا أنه ثمة إعفاء لها إلى أجل غير مسمى ما يزال قيد النفاذ منذ عام 2006. وهو الإعفاء الذي يُحلُّ الإدارة الأمريكية من اتخاذ أي إجراء واجب تشريعياً، بخلاف ما قد اتخذ، بناءً على هذا التصنيف. ومن ثم، فإن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) تُوصي بتصنيف المملكة العربية السعودية كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، مع رفع الإعفاء المتقدم الذكر.

### التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- الضغط على مجلس الشورى السعودي لتمرير قانون لمكافحة التمييز وتنفيذه كاملاً بما يكفل المساواة في الحقوق لجميع المواطنين السعوديين وكذا المقيمين المغتربين، واتخاذ التدابير لوقف التضييق على الشيعة، خاصة في المنطقة الشرقية، ووضع حد للمحاكمات بتهم الردة، وازدراء الأديان، والشعوذة.
- مطالبة الحكومة السعودية بالإفراج عن رائف بدوي، ومحاميه وليد أبو الخير، وغيرهما من سجناء التعبير عن الرأي المعتقلين بتهم دينية في المملكة.
- الضغط على الحكومة السعودية لوضع خطة لوقف نظام الولاية الذي تُعامل المرأة بموجبه بوصفها قاصراً، مع تنفيذ هذه الخطة، مع تقنين أي إجراء يُجرى اتخاذه على نحو غير رسمي للتخفيف من حدة هذا النظام في المملكة في الوقت ذاته.
- مواصلة الضغط على وزارة التعليم السعودية لمحو المحتويات التي تُحرّض على الكراهية وتروجٍ للتعصب في الكتب المدرسية التي تُصدرها الحكومة، مع وقف تصدير هذه الكتب إلى المدارس التي تدعمها السعودية في الخارج، وبذل كل جهد ممكن لاستعادة المواد التي سبق توزيعها والتي تحتوي على محتوى يبث روح التعصب.

### معلومات مرجعية

<p>المملكة العربية السعودية الاسم الرسمي كاملاً: المملكة العربية السعودية نظام الحكم: ملكية مطلقة عدد السكان: 33,091,113 نسمة الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام الديموغرافية الدينية: * مسلمون (وفق البيانات الرسمية: 85-90% سنّة، و10-15% شيعة). ديانات أخرى (ويشمل ذلك ما يزيد عن ثمانية ملايين من العمال المغتربين، ومنهم ما لا يقل عن مليوني عامل ممن يدينون بغير الإسلام، ومنهم: الأرثوذكس الشرقيون، والبروتستانتيون، والروم الكاثوليك، واليهود، والهندوس، والبوذيين، والسيخ، وأتباع الديانات الشعبية، إلى جانب غير المنتسبين إلى أي دين). * بناءً على التقديرات المجمعّة من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذا وزارة الخارجية الأمريكية.</p>
---

تعتمد السعودية الإسلامية ديناً رسمياً لها؛ فعماد دستور البلاد، وفق النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992، هو القرآن والسنة. كما أن النظام القضائي تحكمه الشريعة وفق تفسيراتها لدى الفقهاء الذين تمسوا على المذهب الحنبلي؛ وهو أحد مذاهب أهل السنة والجماعة. ويحمل الملك، وهو الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في الوقت الراهن، لقب «خادم الحرمين الشريفين». وقد عين الملك سلمان ابنه الأمير محمد ولياً للعهد في عام 2017. أما «مجلس الشورى»؛ وهو هيئة استشارية تشريعية، فيعين الملك أعضائه، وله أن يحله وأن يعيد عقده وفق رغبته. وقد اتخذت، منذ تعيين ولي العهد، سلسلة من الإجراءات الصارمة ضد الفساد، بما فيها اعتقال كثير من رجال الأعمال البارزين وأفراد العائلة المالكة في عام 2017، والتي امتدت لتشمل المواطن الأمريكي وليد فتيحي، الذي يدعى أنه قد تعرض للتعذيب في السجون السعودية التي كان ما يزال يقبع فيها حتى نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير.

ويزيد عدد السعوديين عن 33 مليون نسمة، 85% إلى 90% منهم من السنة، والبقية التي تتراوح نسبتها من 10% إلى 15% من الشيعة. على أن الأمم المتحدة تفيد بأن 37% من سكان السعودية من المغتربين، وأن منهم ما لا يقل عن مليونين من غير المسلمين، بمن فيهم المسيحيون والهندوس والبوذيون وأتباع الديانات الشعبية، إلى جانب أولئك الذين لا يعتنقون أي ديانة. كذلك، يعرف بعض المواطنين السعوديين أنفسهم على أنهم غير مسلمين أو ملحدين، لكنهم يخفون هوياتهم هذه خوفاً من العواقب الاجتماعية والقانونية التي تفرضها الحكومة على من يترك الإسلام. كما يوجد في المملكة مقر رابطة العالم الإسلامي، وتعد أيضاً كبرى الجهات المانحة فيها؛ وهي منظمة عالمية غير حكومية تُروج لنسخة بعينها من الإسلام. وقد ركزت رابطة العالم الإسلامي، في مؤتمرها المنعقد في مكة، في ديسمبر (كانون الأول)، على موضوع «مخاطر التصنيف والإقصاء». وكان الأمين العام للرابطة، محمد العيسى، قد أدان التشدد المصحوب بالعنف، خلال العام الماضي. إذ استهجن، في أثناء زيارته المتحف التذكاري للهولوكوست بالولايات المتحدة، في يناير (كانون الثاني) 2018، توجه من ينكرون هذه المحرقة.

ومع أن المملكة ماضية قداماً في تنفيذها رؤية السعودية 2030؛ وهي مبادرة تنموية وطنية أعلن عنها في شهر أبريل (نيسان) 2016، إلا أن المملكة ما تزال تفرض قيوداً على معظم صور التعبير الديني العام التي تتعارض مع تفسيرها الخاص للإسلام السني. وقد حدّ ولي العهد من نفوذ المؤسسة الدينية الراسخة القوة في المملكة، رغم أنه عزز في الوقت نفسه من سلطته واستهدف مناوئيه. وفي العام الماضي، كذلك، أبدت الحكومة السعودية بعض المؤشرات على عزمها السياسي على تحسين الأوضاع فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد على المدى البعيد.

وقد واصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تُعرف على نحو غير رسمي باسم «المطوع»، أعمال الإصلاح الطويلة الأجل تحت قيادة جديدة، غير أن هذه الإصلاحات لم تكتمل بعد. وتشمل هذه الإصلاحات الاعتماد على المعايير العليا لتجنيد ضباط الهيئة وتدريبهم، وبرامج التعليم العام، وتقديم المزيد من المساعدات إلى الحجيج. وفي شهر سبتمبر (أيلول)، من العام الماضي، تضمنت زيارة وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدولية (USCIRF) إلى المملكة عقد [أول اجتماع على الإطلاق ما بين وفد حكومي أمريكي](#) والرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتضمنت الزيارة، أيضاً، اجتماعات مع وزير العدل، ومركز الحرب الفكرية التابع لوزارة الدفاع، ومجلس الشورى، وشركة تطوير للخدمات التعليمية، إلى جانب الاجتماعات مع بعض المحاورين غير الحكوميين.

## أوضاع الحريات الدينية في عام 2018

**التطورات الإيجابية:** في عام 2018، واصلت المملكة العربية السعودية مساعيها لمحاربة التطرف الديني. ففي شهر مارس (آذار)، انتقد ولي العهد «المتطرفين الذين يحظرون الاختلاط بين الجنسين»، مشيراً إلى أن «كثيراً من تلك الأفكار تتناقض مع طريقة الحياة خلال عهد النبي وخلفائه الراشدين». كما أشار ولي العهد، في مقابلة معه، في أبريل (نيسان) 2018، أن بعض المواطنين السعوديين قد سجنوا لتمويلهم الجماعات الإرهابية ودعمهم إياها. وفي خطاب ألقاه بمناسبة عيد الأضحى، في

أغسطس (آب) 2018، أعلن الملك سلمان أن «المملكة العربية السعودية تؤكد موقفها الثابت في محاربة الإرهاب والتطرف». وقد تعاونت المملكة مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وواصلت محاربة التشدد المصحوب بالعنف، بما في ذلك من خلال جهود الرصد والإبلاغ التي يبذلها «المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف» (اعتدال). إلى جانب ذلك، التقى ولي العهد عددًا من رجال الدين المسيحيين في عام 2018، ومن بينهم رئيس أساقفة كانتربيري، وبابا الكنيسة القبطية، ورئيس الكنيسة الأنغليكانية، ومجموعة من القادة الإنجيليين الأمريكيين. وقد أكد ولي العهد، في هذه الاجتماعات، على الحاجة إلى الحوار بين الأديان والتسامح الديني. وفي عام 2018، أيضًا، ترأس الأسقف المصري الأنبا مرقس أول قُدّاس كنسي قبطي مُعلن في تاريخ المملكة.

وفي شهر سبتمبر (أيلول) 2018، مُنحت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) الفرصة لعقد أول اجتماع على الإطلاق بين رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووفد حكومي أمريكي. وقد استعرض الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في هذا الاجتماع، الإصلاحات المهمة التي أجرتها الهيئة، وأعمال التجنيد والإنفاذ التي تُخطّط لإجرائها. وفي شهر يونيو (حزيران) 2018، عُيّن الرئيس السابق لفرع الهيئة بمكة، عبد اللطيف الشيخ، وزيرًا للشؤون الإسلامية؛ وقد كان أول رئيس للهيئة يُعلن عن بذل الجهود لإصلاحها، وذلك لدى تعيينه في عام 2012، في أعقاب النقد اللاذع الذي وُجّه علانية إلى الهيئة في المملكة. وفي عام 2018، أيضًا، رُفعت القيود المبنية على أسس دينية فيما يتعلق بقيادة المرأة للسيارات، وشهدت العاصمة الرياض تخفيف حدة تنفيذ أحكام قانون الولاية التي تُعامل المرأة بموجبها بوصفها قاصرًا.

**المسلمون الشيعة:** ما يزال الشيعة في المملكة العربية السعودية يعانون من التمييز ضدهم في التعليم، والتوظيف، والقضاء، ويُحال بينهم وبين تقلد المناصب العليا في الحكومة والجيش. كما تُفرض القيود على بناء المساجد الشيعية خارج المناطق ذات الأغلبية الشيعية في المنطقة الشرقية، وغالبًا ما تحظر السلطات السعودية الأذان على الطريقة الشيعية في تلك المناطق. وتلقي السلطات القبض على الشيعة ممن يعتقدون، دون تصريح سابق، تجمعات دينية في منازلهم، وممن يتجمعون لتلاوة أذكارهم في الحسينيات. وتفرض السعودية القيود، أيضًا، على عادة الشيعة في بناء قبورهم. وقد تلقى وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدولية (USCIRF)، لدى زيارته إلى المنطقة الشرقية، إفادات من بعض الشيعة بشأن تضييق الشرطة المحلية عليهم، وتلصص الاستخبارات العامة عليهم. بل إن الهوية الوطنية تُحجّب عن الشيعة الذين لا يلتزمون بتعليمات الاستخبارات العامة، وهو ما يقيّد قدرتهم على إنشاء الحسابات المصرفية وتلقي الخدمات الاجتماعية. كما تواصلت السلطات استهداف بعض زعماء الشيعة؛ ففي مطلع عام 2018، فتحت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض قضية ثانية ضد الشيخ محمد الحبيب لـ «تحريضه على الاحتجاجات التي تهدف إلى زعزعة استقرار المملكة». وكان الحبيب، وهو أحد رجال الدين الشيعة وأحد المقربين من الشيخ نمر النمر الذي أُعدم، قد اعتُقل في عام 2016 بتهمة «بث الفتنة والشقاق».

تواصلت الحكومة السعودية مشروع تطوير مدينة العوامية ذات الغالبية الشيعية، والتي دمرت قوات الأمن الحكومية جزءًا كبيرًا منها في أعقاب اشتباكات عنيفة مع المتظاهرين الشيعة والمسلحين في المدة ما بين **مايو (أيار) 2017** حتى **أبريل (نيسان) 2018**. وفي خلال هذه الاشتباكات، أُغلقت قوات الأمن البلدة، واحتلت مدرسة ثانوية للبنين بالقرب من بلدة المسورة، وأغلقت عيادات المدينة وصيدلياتها، ومنعت الخدمات الأساسية، مثل: سيارات الإسعاف، من الوصول إلى المنطقة. وتخطط الحكومة لاستثمار ما يقرب من 64 مليون دولار (239 مليون ريال سعودي) في **مشروع تطوير العوامية**، والذي يتضمن إنشاء منتزه، وسوق، ومكتبة، ومركز مؤتمرات، ومرافق ترفيهية. وقد أعرب سكان المدينة، إلى وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية (USCIRF)، في سبتمبر (أيلول) 2018، عن مخاوفهم من أن الخطط الحكومية الموضوعة للمدينة لا تتضمن حلولًا لما تعانيه المنطقة من نقص في المرافق المناسبة من طرق، ومدارس، ومستشفيات. كما أن الحكومة، على ذكر المخاوف الأمنية، لم تعمل على توسعة نظام الصرف الصحي في المدينة، ولم تُحدّثه. إلى جانب ذلك، هُدم **488 منزلًا** ضمن مشروع تطوير العوامية، رغم التعويضات والمنازل البديلة التي قدمتها الحكومة السعودية إلى سكان تلك المنازل. كما أعرب السكان عن مخاوفهم أيضًا من تجدد أعمال العنف بعد الانتهاء من هذا المشروع.

كذلك، أفادت التقارير بأن الحكومة السعودية، في سبتمبر (أيلول) 2018، فرضت قيودًا على احتفال عاشوراء في القطيف، وحددت ساعات بعينها لأداء طقوس الحداد العامة. وشملت تلك القيود حظر إذاعة الشيعة لطقوسهم عبر مكبرات الصوت، وإتلاف الموائد الحسينية التي تقدم فيها الوجبات المجانية إلى المشاركين في مسيرة عاشوراء، وذلك لأنها – وفق ادعاء السلطات – أقيمت دون الحصول على التصاريح اللازمة. كما أزالت الشرطة البلدية الأكشاك التي تباع الكتب الدينية والثقافية، وطرحت بيارق الاحتفال أرضًا بدعوى أنها تشكل «تلوثًا بصريًا».

**القيود المفروضة على غير المسلمين:** تحظر الحكومة السعودية، بالقانون، على المواطنين والمغتربين، على حد سواء، ممارسة شعائرهم غير الإسلامية علانية. وعلى حين تُصرح الحكومة السعودية، مرارًا وتكرارًا، أن من حق غير المسلمين، من غير المرتدين عن الإسلام، أن يمارسوا شعائرهم سرًا، إلا أن هذه السياسات لم توضع على هيئة قانون نافذ. على أن عددًا من الزعماء المسيحيين في السعودية، ممن تواصلت معهم اللجنة الأمريكية للحريات الدولية، في عام 2018، قد أفادوا بأن الحكومة السعودية بدت أقل اهتمامًا بالترصد للمسيحيين عن ذي قبل. لكنهم أعربوا، في الوقت ذاته، عن خوفهم من استهداف تجمعاتهم، رغم أنهم يمارسون شعائرهم في حدود ما يجيزه القانون. فقد فرقت الحكومة السعودية عدة تجمعات دينية خاصة بدعوى أنها تخالف اللوائح المنظمة لمستويات الصخب، أو أن هذه التجمعات كان بها مواد كحولية، أو أن أعضاء تلك التجمعات لم تكن معهم تصاريح عمل سليمة (بطاقات إقامة). كما فرقت الحكومة بعض التجمعات بدعوى الاختلاط فيها ما بين الرجال والنساء في مكان واحد، بزعم أن هذا الاختلاط من شأنه أن يحرص على الرذيلة. كما يجب على الفنادق أن تحصل على موافقة من المكاتب الإقليمية في المحافظات قبل استضافة أي فعاليات فيها اختلاط ما بين الجنسين في قاعات المؤتمرات لديها، وغالبًا ما ترفض تلك المكاتب منح موافقتها إذا كانت الفعالية تجمعًا دينيًا. كذلك، تراقب الحكومة زعماء المجتمعات غير المسلمة، الذين يواجهون غالبًا صعوبة في إيداع أموال التبرعات الأسبوعية في حسابات مصرفية لهم في الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك، اعتقلت الحكومة السعودية، في سبتمبر (أيلول) 2018، قسًا كاثوليكيًا وعددًا من الحضور في تجمع احتفالي كان يقيمه قبل مغادرته البلاد. وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2018، ألقي القبض على 17 امرأة فلسطينية في الرياض لحضورهن احتفالًا بعيد الهالوين، ليصدر السفير الفلبيني بعدها توصية ينصح فيها المغتربين المقيمين في المملكة بعدم الاحتفال علانية بعيد الهالوين، أو عيد الحب، أو عيد الميلاد.

**المرأة والحريات الدينية:** تدخل النساء، وفق نظام الولاية في المملكة العربية السعودية، في حكم القاصر قانونيًا، وهو ما يلزم المرأة بالحصول على إذن ولي أمرها للدراسة في الجامعات والسفر إلى الخارج. وتبهر الحكومة السعودية نظام الولاية هذا استنادًا إلى أسس دينية؛ إذ تستشهد الحكومة بالتفسير السنّي الحنبلي للقرآن والأحاديث لتسويغ هذه القيود الخطيرة على فاعلية المرأة. وينفذ هذا القانون، رغم سنّية تسويغه، على النساء السنّيات منهن والشيعيات، بل وغير المسلمات في المملكة. وتعدّ السعودية البلد الإسلامي الوحيد الذي لديه نظام ولاية شامل كهذا؛ وهو الذي يفرض قيودًا صارمة على الحريات الدينية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمرأة. وقد حصل وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، خلال زيارته التي أجراها في سبتمبر (أيلول) 2018، على أدلة عرضية على أن بعض أحكام نظام الولاية لم تعد تُنفذ في المناطق الحضرية على نحو ما كانت عليه في الأعوام الماضية. فقد كانت المرأة في الماضي بحاجة، مثلًا، إلى إذن ولي أمرها لتتمكن من زيارة الأطباء لقضاء الإجراءات الطبية؛ وهو ما أصبح غير مطلوب في بعض الحالات مؤخرًا. على أن القيود الدينية المفروضة على المرأة السعودية، بوجه عام، ما تزال قائمة في المناطق الحضرية وغير الحضرية في المملكة.

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد أعلن، في شهر أبريل (نيسان) 2018، عن نيته إصلاح نظام الولاية، وإقرار قدر أكبر من المساواة للمرأة في المملكة. وفي 24 يونيو (حزيران) 2018، منحت المرأة السعودية القدرة على ممارسة حقها القانوني في قيادة السيارات. وفي مطلع عام 2019، بعد انقضاء المدة المشمولة في التقرير بوقت وجيز، صوت مجلس الشورى على حظر زواج الأطفال. ومع ذلك، ما تزال المرأة البالغة في المملكة قاصرا وفق أحكام نظام الولاية. بل إن الاستخبارات قد ألقت القبض، في مايو (أيار) 2018، على عدد من الناشطات المعارضات لنظام الولاية، وما تزال تحتجزهن في سجن ذهبان بالقرب من جدة وكذا في سجن الحائر قرب الرياض. وقد تعرضت بعض هؤلاء الناشطات، وفق ما يدعى،

للتعذيب، والتحرش والاعتداء الجنسيين. وقد فتحت [هيئة حقوق الإنسان السعودية](#)، في شهر ديسمبر (كانون الأول) 2018، تحقيقاً في هذه الادعاءات.

**سجناء التعبير عن الرأي:** يعد المدون السعودي رائف بدوي، وهو أحد المدّرجين على قائمة مشروع [سجناء التعبير عن الرأي](#) الدينيين لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF Religious Prisoner of Conscience)، واحداً من أبرز سجناء التعبير عن الرأي في المملكة العربية السعودية. وكان بدوي قد أسس الموقع الإلكتروني «الليبرالية السعودية الحرة» (Free Saudi Liberals)، وعمل محرراً له، حتى اعتقاله في عام 2012 بتهمة «ازدراء الإسلام من خلال القنوات الإلكترونية». وحُكم عليه، في عام 2014، بتهمة الإساءة إلى الإسلام. وأيدت إحدى المحاكم، في عام 2015، الحكم عليه بالسجن لمدة عشرة (10) أعوام، وألف (1000) جلد، وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266 ألف دولار أمريكي). وقد نُفذت بحقه خمسون (50) جلد في يناير (كانون الثاني) 2015. وفي مارس (آذار) 2017، أكدت محكمة سعودية أخرى الحكم الصادر ضده، وأمرت بوجوب سداذه الغرامة. وما يزال بدوي خلف القضبان منذ عام 2018. [كما اعتقلت السلطات أخته سمر بتاريخ 30 يوليو \(تموز\) 2018](#) عقب احتجاجها على نظام الولاية. وقد انقضت المدة التي يشملها هذا التقرير، وهي أيضاً ما تزال خلف القضبان. بل إن المملكة [طردت سفير كندا وجمدت التعاملات التجارية والاستثمارية في أغسطس \(آب\) عام 2018](#) بعد أن عبر وزير الخارجية الكندي عن «قلقه» حيال ذلك الاعتقال ودعوته إلى إطلاق سراح سمر ورائف بدوي على الفور.

كذلك، ما يزال الشاعر الفلسطيني أشرف فياض في السجن بدعوى تشكيكه في الدين في ديوان شعره الذي يحمل عنوان [التعليقات بالداخل](#) وبزع نشره الفكر الإلحادي في [مشادة له في أحد المقاهي](#) في مدينة أبها في عام 2013. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2015، صدر بحقه حكم يقضي بإعدامه بتهمة الردة؛ وهو الحكم الذي خُفف في فبراير (شباط) 2016 بأن يُسجن لمدة ثمانية أعوام، ويُجلد ثمانمائة (800) جلد، وأن [يُنكر شعره](#) أمام وسائل الإعلام الحكومية السعودية. وقد صرّح وزير العدل السعودي، في أثناء زيارة وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، بأن الحكم الصادر بحق فياض قد خُفف من عقوبة الإعدام إلى السجن لمدة ثمانية أعوام لأنه أنكر تهمة الردة الموجهة إليه أمام المحكمة. وصرّح وزير العدل، كذلك، أنه لا يمكن إدانة أي أحد بالردة لمجرد أن المحكمة أدانته بذلك دونما إقرار منه بذلك، بل إن أحداً لا يُدان بالردة ما لم يُقر على نفسه بذلك أمام إحدى المحاكم.

**المناهج التعليمية وتصدير الكتب المدرسية:** ما تزال الحكومة السعودية، منذ ما يزيد عن 15 عاماً، متقايسة عن معالجة مسألة المحتوى، الذي يروّج للتعصب في كتبها المدرسية، بما يكفي. ولطالما أعربت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) للمسؤولين الحكوميين السعوديين عن قلقها بشأن محتوى تلك الكتب المدرسية، وهو ما كررته اللجنة أيضاً في عام 2018. ورغم التقدم الذي أحرز في الأعوام الأخيرة، إلا أن الكتب المدرسية السعودية قد شهدت تراجعاً إلى اللغة المروّجة للتعصب والمحرّضة على الكراهية والعنف تجاه غير المسلمين.

ومن خلال المراجعة المنتظمة لمحتوى الكتب المدرسية السعودية، لمدة تزيد عن عشرة أعوام، ترى «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» أنه ثمة تقدم متواصل، وإن كان بطيئاً ومتدرجاً، نحو حذف الفقرات التي تحتوي على تحريض على الكراهية والعنف أو مراجعتها. غير أن [تحليلاً](#) أجرته اللجنة الدولية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) للكتب المدرسية الدينية للعام الدراسي 2017-2018 قد كشف عن استمرار وجود بعض من أشنع المحتويات التي تروّج للعنف والتعصب، وهو المحتوى الذي ظنت اللجنة أنه قد حذف. بل إن تبجيل الشيعة والصوفيين لمقابر الأنبياء يُستهجن بوصفه «بدعة»، في حين يُعد انتقاد الإسلام «ارتداداً»، وهما الاتهامان اللذان تُقرّ الكتب المدرسية عقوبة الإعدام حكماً على مرتكبيهما. ويُحذر الطلبة من عقد صداقات مع أتباع الديانات الأخرى. كما تحثهم الكتب المدرسية على الجهاد، بعنف أو بغير عنف، ضد الكفار. وختاماً، تحضّ تلك الكتب على إعدام النساء اللاتي لهن علاقات وكذا المثليين من الرجال.



وقد صرَّح المسؤولون السعوديون بأنهم طلبوا من مؤسساتهم في الخارج إعادة تلك الكتب القديمة جميعها، وأنهم أرسلوا إلى تلك المؤسسات بدلاً منها كتباً منقَّحة جديدة، ولكن عددًا غير معلوم من هذه المواد ما يزال، وفق التقارير، قيد التداول إلى الآن داخل المملكة وكذلك في المدارس التي تمولها المملكة في الخارج. وقد صدر، في السنوات الأخيرة، مرسوم ملكي يحظر الدعم المالي للمدارس الدينية والمساجد والمنشورات التي تدعو إلى الكراهية وغيرها من الأنشطة التي تساعد على نشر التعصب والعنف، خارج المملكة العربية السعودية. وفي فبراير (شباط) 2018، وافقت الحكومة السعودية على نقل إدارة «المسجد الكبير» العتيق في بروكسل إلى السلطات الإسلامية المعنية في بلجيكا، وذلك بعد سنوات من الدعاوى التي راجت بشأن بث التطرف الدامي من المسجد الذي كانت السعودية تدير شؤونه. ووفق ما تفيد به التقارير، فإن السعودية تتبع إجراءات مماثلة فيما يتعلق بالمساجد والمدارس الدينية التي ترعاها في دول أخرى.

**تهم السعودية ازدراء الدين والردة:** أعلن المجلس الأعلى للقضاء، في مطلع عام 2019، أي بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير، أن المعتقلين سيُمكنون من معرفة جرائمهم، والتواصل مع المحامين، وسيُسمح لهم بالتواصل مع عوائلهم، وستكون لهم كذلك خيارات الاستئناف. على أن الحكومة السعودية ما تزال تستخدم تهم ازدراء الدين والردة الجنائية لقمع معارضتها، وتكثيف أفعالهم، وتقبيد الحريات الدينية. فمن يتحول عن الإسلام من السعوديين يواجه العقوبات القانونية بما فيها عقوبة الإعدام بتهمة «الردة». وعلى حين توقف الوزراء السعوديون عن التصريح بأنه لا يمكن لأي دين غير الإسلام الوجود في شبه الجزيرة العربية، ما يزال الجهر بالردة يشكل جريمة؛ فقد أوضح مسؤولون من الحكومة السعودية، في اجتماعاتهم مع وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية (USCIRF)، أن الجهر بالردة يُعدُّ سندا للملاحقة القضائية بموجب قوانين الردة في السعودية. كذلك، ما تزال تهمة السحر والشعوذة جريمة يُعاقب عليها بالإعدام في المملكة، بل إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما تزال لديها وحدة لمكافحة السحر والشعوذة منذ شهر مايو (أيار) عام 2009. وفي فبراير (شباط) 2018، حرَّز المسؤولون في مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي في المدينة المنورة طرذا يحتوي على أوراق وتمائم صغيرة زعموا أنها «أعمال سحر». وبتاريخ 10 يونيو (حزيران) عام 2018، أُلقت أجهزة الأمن القبض على رجل وزوجته في المسجد الحرام في مكة بتهمة «ممارسة السحر». ومعظم من يقبض عليهم بتهمة السحر أو الشعوذة في المملكة هم من العمال الأجانب الوافدين من إفريقيا وجنوب شرق آسيا، وكثير منهم متهمون باستعمال السحر ضد أرباب أعمالهم أو بتعكير صفو المجتمع السعودي بما يمارسونه من أعمال.

## السياسة الأمريكية

واصلت إدارة الرئيس ترامب، خلال عامها الثاني، تعزيز العلاقات الأمريكية السعودية، في حين اتبع الكونغرس منهجًا أكثر حذرًا في أعقاب مقتل الصحفي جمال خاشقجي الذي كان مقيمًا في الولايات المتحدة. وفي الاجتماع الوزاري لتعزيز الحرية الدينية، الذي عُقد في شهر يوليو (تموز)، في واشنطن العاصمة، أكد نائب الرئيس «مايكل ر. بنس» (Michael R. Pence) على تركيز الإدارة الأمريكية على أوضاع الحريات الدينية في الشرق الأوسط، وأشار إلى تخصيص مبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي لدعم الأقليات الدينية المضطهدة في المنطقة، وذكر أن «الولايات المتحدة ملتزمة أيضًا بضمان تعزيز الحرية الدينية والتعددية الدينية في جميع أنحاء الشرق الأوسط».

وقد واصلت المملكة العربية السعودية، بدورها، دعم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بما في ذلك التعاون الأمني في المبادرات الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بأعمال عنف، ودعمها لقرار الإدارة الأمريكية بإعادة فرض العقوبات على إيران؛ وهي العقوبات التي كانت قد رفعت بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) مع إيران. ووقعت الحكومة السعودية، كذلك، خطابات عرض وقبول بقيمة 14.5 مليار دولار أمريكي من المشتريات الدفاعية من الولايات المتحدة. كما واصل الرئيس دونالد ترامب التعبير عن دعمه للمملكة العربية السعودية في الصراعات الإقليمية ضد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. ففي أثناء زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى البيت الأبيض، في مارس (آذار) عام 2018، أكد الرئيس على عمق العلاقة الدفاعية ما بين الولايات المتحدة والسعودية، وشدد قادة الكونغرس، من الحزبين

الجمهوري والديمقراطي كليهما، على ولي العهد على أهمية معالجة المخاوف الإنسانية بشأن التدخل السعودي في اليمن. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2018، دعت الولايات المتحدة إلى وقف إطلاق النار في الحملة التي تقودها السعودية في اليمن، وفي ديسمبر (كانون الأول) من العام نفسه، أصدر مجلس الشيوخ قراراً بتمرير مشروع القانون (S.J. Res. 54)، الذي يمنع الدعم العسكري الأمريكي للترؤف بالوقود عن الطائرات السعودية المشاركة في هذه الحملة العسكرية.

وبعد ذلك، اجتمع كل من وزير الدفاع جيمس ماتيس (James Mattis)، ووزير الخارجية مايكل ر. بومبيو (Michael R. Pompeo)، ووزير الخزانة ستيفن منوشن (Steven Mnuchin)، مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وأجرت جينا هاسبيل (Gina Haspel)، مديرة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، زيارة إلى تركيا والتقت هناك بالمحققين الأتراك عقب مقتل جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2018، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات، بموجب أحكام قانون ماغنيتسكي الدولي للمساءلة حول حقوق الإنسان لعام 2016 (Global Magnitsky Human Rights Accountability Act 2016)، على سبعة عشر (17) فرداً لهم صلة بمقتل خاشقجي، بمن فيهم أشخاص مقربون من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وفي ديسمبر (كانون الأول) 2018، مرر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع القانون (S.J. Res. 69)، وهو مشروع قانون قدم من نواب الحزبين الجمهوري والديمقراطي، يدين قتل خاشقجي، ويحمل ولي العهد السعودي المسؤولية؛ وهو ما دعا مجلس الشورى السعودي إلى إصدار بيان استنكار بشأنه.

وبتاريخ 28 نوفمبر (تشرين الثاني) 2018، أعادت وزارة الخارجية تصنيف المملكة العربية السعودية بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، مع إبقائها على إعفاء المملكة من جميع العقوبات، وذلك بالنظر إلى «المصلحة الوطنية العليا للولايات المتحدة الأمريكية»، وفق أحكام المادة (407) من «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA).

#### تقرير الآراء المستقلة الوارد من السيد «جونى مور»، مفوض اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية:

يسوق هذا الفصل، على نحو سليم، تلك القرارات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية، وتلك الإشارات التي أرسلت بها، مشيرةً بذلك كله إلى استعدادها للتعاون فيما يتعلق بموضوع الحريات الدينية، بطريقة لم نشهدها من المملكة من قبل (وإن كانت هناك أمثلة كثيرة أخرى كان من الممكن إدراجها في التقرير)، لكن بتحليل «مؤشرات الأداء الرئيسية»، إن شئنا اقتباس الجملة التي يُعزم السعوديون بنكرارها، تحليلاً بسيطاً، فإن هذه الدولة ما تزال، دون أدنى قدر من الشك، تستحق تصنيفها كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC).

غير أنني أرى، وللمرة الأولى، أن الحرية الدينية قد صارت أمراً ممكناً في السعودية، وهو ما قد قلته بعد زيارتين للمملكة، كانت أولاهما في شهر سبتمبر (أيلول) ضمن وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، وكانت الأخرى زيارة شخصية في شهر نوفمبر (تشرين الثاني).

ولا أظن، من موقعي كمدافع ملتزم بنصرة الحريات الدينية في الشرق الأوسط برمته، أن الإجراءات العقابية من شأنها أن تؤتي ثمارها المنشودة في حالة المملكة العربية السعودية. بل إنني أرى أن تلك الإجراءات العقابية من شأنها، على وجه الاحتمال، أن تدفع بالمملكة العربية السعودية دفعا مباشراً، وعلى نحو أشد جدية، إلى التحالف مع تلك البلدان التي لا تُعبر الحريات الدينية أي اهتمام مطلقاً في قائمة أولويات السياسة الخارجية لديها. فإن لم يكن للمملكة ما تتمتع به في الوقت الراهن من علاقات مهمة مع الولايات المتحدة، فستكون لها علاقاتها بدول أخرى، ذلك أنه لا مناص للمملكة من أن تكون لها هذه الأنساق من العلاقات الأمنية والاقتصادية.

وأعتقد، من ثم، أن وزارة الخارجية الأمريكية، إذ تصطف معنا في الإدلاء بوضوح برأي مشترك بشأن أوضاع الحريات الدينية في المملكة، مُحقة في إبقائها على ذلك الإعفاء الذي تقره لصالح السعودية.



إذ لا أظن أن إقناع السعودية بتحسين أجوائها الدينية يأتي بالخلل أو بالقوة، وإنما يأتي – وفق ما أرى – بالتعاون المباشر البناء القائم على الاحترام، وأقول ذلك من واقع تجربة شخصية عايشتها وما زلت أعايشها. وأزيد على ذلك أن وزارة الخارجية الأمريكية تلتزم جانب الصواب إذ توضح أن الأجواء الأمنية، في الشرق الأوسط، في الوقت الراهن، تشكل أخطارًا حقيقية، وأن أي بديل محتمل للوضع الراهن سوف يؤدي، في جميع الأحوال المحتملة، إلى تفاقم أوضاع طوائف الأقليات الدينية، كما رأينا ذلك بأم أعيننا في العراق على نحو مريع.

وما زال التفاؤل يخالج قلبي بأن الإصلاحات في السعودية، وإن كانت بطيئة حركتها، إلا أنها ثابتة في وتيرتها، وستستمر لتمتد في نهاية المطاف إلى الطريقة التي تتعامل بها المملكة مع الدين. وهذا أمر لا محالة واقع!